



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

2022/10/12

الأربعاء السوري

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء
السوري
مساحة للرأي والتنوع

الأولويات التنموية
في المحليات

الأولويات التنموية في المحليات

يظهر مفهوم التنمية المحلية في مقابل مفهوم التنمية من الأعلى واتخاذ القرارات المركزية لمراعاة ظروف و واقع المجتمعات المحلية، وأصبحت أحد الأنماط التنموية التي يمكن بواسطتها تحقيق نهوض على مستوى المحليات بالتعاون والتشارك بين مختلف الفاعلين.

من جهتها تعد مجالس الإدارة المحلية مساحةً مهمةً للتشارك والتفاعل بين الأطراف المختلفة لقراءة الواقع المحلي و موارده، ومجالاً يمكن من خلاله وضع خطط تنموية محلية بناءً على مفهوم الشراكة، بحيث تقوم هذه الخطط على قراءة الحاجات التنموية واختلافاتها بين المركز والأطراف وبين الريف والمدينة، مع ضرورة لحظ الأبعاد الاجتماعية أثناء وضع تلك الخطط، بما يمكن من بناء تماسك مجتمعي يزيل بعض الآثار التي تركتها الحرب خاصة في المناطق التي شهدت انقسامات وتفتت مجتمعي.

واليوم، مع فترة انتخابات الإدارة المحلية تبرز الحاجة للتعامل مع هذه المجالس الجديدة من قبل الأطراف المحلية المختلفة، وأن تبدأ تلك المجالس بالتشارك والعمل لوضع خطط تنموية محلية، تتجاوز القصور في عمل المجالس السابقة، وتقرأ الواقع المحلي والمؤثرين فيه من مجتمع مدني وإعلام وغيرهم والتعامل معهم كشركاء وليس كمنافسين.

لمناقشة الأولويات التنموية على مستوى المحليات وأبعادها الاجتماعية عقدت حركة البناء الوطني
الجلسة الخامسة والستين من برنامج الأربعاء السوري يوم الأربعاء الموافق ١٠/١٢/ ٢٠٢٢ الساعة
السادسة مساء بعنوان:

الأولويات التنموية في المحليات

وذلك بمشاركة مجموعة من ناشطين/ات وأعضاء مجالس محلية ، في مكتب الحركة بدمشق فيزيائياً وعبر
منصة (Google Meet) وهم كل من السيدات والسادة:

الاسم	التوصيف	نمط المشاركة
1 غدير غانم	ميسر الجلسة- منسق المسار المدني في حملة دورك- مدير "الأربعاء السوري"	فيزيائي
2 انطوان بصمه جي	صحفي- جريدة الجماهير- حلب	أون لاین
3 إيمان الكفري	عضو مؤسسة مبادرة أركان- بصري الشام	أون لاین
4 باسم نعمان	باحث مساعد في حركة البناء الوطني	فيزيائي
5 بتول زرقا	ناشطة	أون لاین
6 رغد طرابيشي	مهندسة	أون لاین
7 جيهان السمان	ناشطة مجتمعية	أون لاین
8 حسان يونس	ناشط مدني	أون لاین
9 حنين أحمد	ناشطة مدنية	فيزيائي
10 سامر ضاحي	رئيس قسم الأبحاث في حركة البناء الوطني – مدير حملة "دورك"	فيزيائي
11 سعد الله خليل	إعلام- إذاعة زنوبيا	أون لاین
12 سيليا أبو شقرا	دكتوراه علم اجتماع	أون لاین
13 شمس الأسعد	دكتوراه جغرافيا	أون لاین
14 غياث فطوم	محامي	أون لاین
15 مريانا العلي	ناشطة مجتمعية	أون لاین
16 مي خضور	ناشطة مجتمعية	أون لاین

17	نور قهوجي	باحثة في التاريخ الشفوي	فيزيائي
18	هيثم العلي	صحفي	أون لاين
19	يوسف بدور	صحفي	أون لاين

بدأت الجلسة بتوصيف **التفاعل المجتمعي مع تجربة الانتخابات** حيث رأى الحضور أن التفاعل المجتمعي لم يكن بالمستوى المطلوب، و متفاوتاً بين منطقة وأخرى وحتى بين الريف والمدينة، ويشير إلى :

- ضعف الثقة بالمجالس المحلية.
- العطالة الناجمة عن عدم فاعلية المجالس.
- خضوع المجالس المحلية لتوجيهات حكومية.
- وجود صورة نمطية عن المجالس السابقة باعتبارها مجالس يقتصر عملها على الخدمات دون لحظ أي بعد تنموي في عملها.
- حالة الإحباط نتيجة الواقع المعيشي الصعب، حيث تتراجع اهتمامات المواطنين بالشأن لصالح تأمين سبل العيش.

فيما يرى البعض أنه لا يمكن تحميل جهة واحدة مسؤولية العطالة تلك، لعدة أسباب منها:

- عدم الوعي الكافي بالقانون الناظم لعمل الإدارة المحلية سواء من قبل المرشحين أو الناخبين والفرص التي أتاحها "على الرغم من الجهود التي بذلت من قبل بعض المنظمات ووسائل الإعلام للتعريف بالقانون"،
- قلة البرامج الانتخابية للمرشحين واقتصار الدعاية الانتخابية على الصور الشخصية.
- ضعف ثقافة المشاركة بشكل عام أثر على عملية التفاعل، أدى للإحجام عن المشاركة و وصول نفس المرشحين السابقين
- إغفال المجالس المحلية عن قراءة الاحتياجات أدى لوجود هوة بين المجالس المحلية والمجتمع وأثر بشكل كبير على المشاركة في العملية الانتخابية.

كما أشار الحضور إلى عوامل عدة ساهمت في إضعاف عملية المشاركة وأدت إلى فوز بعض المجالس بالتزكية، حيث فرض الواقع وإكراهاته "كما في محافظة درعا" ضغوطاً على المرشحين، وأدى للإحجام عن الترشح، بالإضافة لوجود القوائم المغلقة وصعوبة اختراقها من قبل المستقلين في مناطق أخرى، لكن في المقابل رأى البعض بعض الجوانب الإيجابية، حيث حققت بعض المحليات اختراقات للقوائم المغلقة، بالإضافة لإعادة الانتخابات في بعض المناطق نتيجة حصول خلل في العملية الانتخابية.

تركز الحديث بعد ذلك على المحاور التالية:

المحور الأول: الأولويات التنموية في المحليات:

تختلف الأولويات التنموية على المستوى الوطني و المستوى المحلي حسب السياقات والجغرافيا السورية، لناحية وجود احتياجات تنموية سابقة، وأولويات زادت حالة الحرب منها، وأخرى كانت الحرب سبباً لها:

- استعادة البنية التحتية والخدمات: فبعض المناطق كانت مسرحاً للعمليات العسكرية مما أدى لدمار البنية التحتية و نزوح السكان، بينما مناطق لم تتعرض لأعمال عسكرية ولكنها أصبحت مناطق استقطاب ولجوء للمهجرين من جراء العمليات العسكرية، وبعد هدوء الجبهات بدأت تظهر المشاكل والاحتياجات المختلفة بشكل أكبر وعلى مختلف الجوانب وفي كل المناطق، سواء لناحية تردي الواقع التعليمي وخروج بعض البنى التحتية وتضرر بعض المدارس وتفاوت نسب التعليم بين الذكور والإناث حسب المناطق، كذلك الأمر بالنسبة للزراعة و تراجع المساحات المزروعة وتهالك الأدوات الزراعية وارتفاع تكاليف الإنتاج وعزوف المزارعين عن الزراعة نتيجة ذلك، وكذلك الأمر بالنسبة للصناعة، كما يمكن ملاحظة تردي الواقع الصحي وضعفه وينسحب هذا الأمر أيضاً على النقل والمواصلات، فيما تشترك المناطق التي شهدت عمليات عسكرية ومناطق اللجوء بالعديد من المشاكل التي أفرزتها الحرب كفقدان المعيل وظهور النساء المعيلات لأسرهن وعمالة الأطفال والإعاقات الجسدية نتيجة الحرب، وانتشار أمراض وأوبئة كانت البلاد قد تخلصت منها سابقاً.

- دعم الخدمات الموجودة: فالمناطق التي لم تشهد عمليات عسكرية لا تزال بناها التحتية قائمة لكن تعرضت لضغط كبير على مستوى الخدمات نتيجة عمليات النزوح، وفيها تبرز الحاجة إلى دعم الخدمات الموجودة لتستطيع استيعاب متطلبات السكان والوافدين، خاصة مع تردي الوضع الاقتصادي.

- معالجة الاختلالات التنموية: فبعض المناطق متأثرة أصلاً بالفوارق التنموية بين المركز والأطراف وكانت مهمة تنموياً. وتظهر تحديات أثناء قراءة الاحتياجات التنموية للمحليات للسير بعملية التنمية، تتجلى بوجود فقر معرفي بعملية التنمية سواء على مستوى الفاعلين أم

على المستوى الحكومي أم على مستوى الشرائح المستهدفة، وعدم إدراك أطراف العملية التنموية لحقيقة أدوارهم، خاصة المجالس المحلية وما هي نوعية التنمية التي المطلوبة، الأمر الذي يفرض الحاجة إلى تعريف المفاهيم وإيضاحها لدى جميع الأطراف والفاعلين والمجتمع.

المحور الثاني: كيفية لحظ الأبعاد الاجتماعية للأولويات:

لا تقتصر عملية التنمية بشكل عام على الجانب الاقتصادي فقط، حيث يتوقف نجاح أي عملية تنمية على مدى ملاحظتها لمختلف الشركاء والفاعلين ومصالحهم، وينسحب هذا الأمر على التنمية المحلية، بأن تنطلق المجالس المحلية نحو تفعيل العلاقات في المجتمعات المحلية، وإعطاء دور أكبر للبنى الاجتماعية وعدم الاكتفاء على الجانب الخدمي للمجالس "على أهميته"، وأن يكون الجانب المجتمعي حاضراً عند وضع الخطط التنموية، بما يمكن من بناء تماسك اجتماعي على المستويات المختلفة سواء بلدية أم بلدة أم محافظة والذي يمكن تحقيقه من خلال تفعيل العلاقات بين الفاعلين .

إن ظهور الفجوة بين المناطق المدمرة والمناطق الأخرى يضع المجالس المحلية أمام تحدي وضع خطط تنموية متميزة بما يساعد على تقليص الشرخ التنموي بين المناطق، وذلك وفق منهجية وتخطيط ومشاركة من قبل جميع الفاعلين والشركاء، وأن ينطلق العمل من توفير بيانات عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي لترتيب الأولويات والاحتياجات التنموية للسكان، ومتابعتها وتقييمها بشكل دائم وفق مؤشرات تنموية واضحة وشفافة.

المحور الثالث: دور الفاعلين والشركاء:

يعد المجتمع المدني أحد الفاعلين والشركاء الأساسيين في عملية التنمية، حيث يبرز دوره في التمكين وبناء القدرات سواء للمجالس أو بقية الفاعلين والناشطين المحليين، ويعمل معهم على المناصرة على الاحتياجات والخطط التنموية، فالمجتمع المدني تطور خلال فترة الحرب وهو متحرر أكثر من غيره من الفاعلين لناحية القدرة على التشبيك بين جميع الفاعلين للدفع باتجاه تنمية تتناسب مع الاحتياجات المحلية، ولكن هذه القدرة مرتبطة بوعي المجالس المحلية للدور المدني كشريك وليس منافس لها، والانطلاق من التشاركية معه للانطلاق في طريق التنمية ودعم الشباب والنساء والفئات الأكثر هشاشة والحد من نزيف الهجرة، كما يبرز دور للمجتمع المدني في المناصرة على بعض القضايا والضغط على المجالس المحلية لتبنيها في الخطط التنموية، ومن ثم الرقابة على حسن سير وتنفيذ هذه الخطط.

ظهرت بعض نماذج للتعاون بين المجالس المحلية والمحليات والمجتمع المدني بالإضافة للمغتربين من أجل ترميم ما دمرته الحرب من مدارس وتجهيز بعضها ومشاريع طاقة بديلة كما حصل في بعض مناطق درعا وحلب، إلا أنه يمكن ملاحظة نمطية من المشاريع التي تنفذ وتكرر لنوعية التدخل، الأمر الذي

يقتضي ضرورة تطوير نوعية التدخل ولحظ البعد التنموي والقيام بتدريب ودورات واكتساب مهارات وخاصة المحافظات المهمشة والحدودية التي هي بحاجة لمثل هذه أمور.

كما يبرز دور الإعلام" في ظل هذا الواقع" للرقابة على المجالس المحلية لتلبية الاحتياجات، حيث يعتبر الإعلام وسيلة للكشف عن مكامن الخطأ والخلل في مستوى الخدمات وقراءة المشاكل، وتسويق الخطط ومتابعة تنفيذها، وهذا يرتبط بمدى اقتناع المجالس المحلية بدور الإعلام كشريك، وتقديمها المعلومات والبيانات للإعلام، وتذليل العقبات المتعلقة بالحصول على البيانات والموافقات، بحيث لا يصبح الإعلام في موقف التبرير لعمله بينما الدور الأساس هو كشف الفساد.

إن الجانب الذي يجب أن ينصب عليه الجهد في تحديد الأولويات التنموية للمحليات هو الوصول إلى صيغة من المشاركة بين المجتمع المحلي والجهات الحكومية والمجالس المحلية والمجتمع المدني والإعلام، وذلك من خلال:

- العمل على تجاوز فكرة الموقف من المجالس وطريقة نجاحها، فالمطلوب مد اليد لتلك المجالس من أي موقع سواء كان سواء مجتمع مدني أم حكومة أو جمعيات أو كمرشحين سابقين، وأن تسمح المجالس بالمشاركة في وضع خطط التنمية المحلية مع جميع الأطراف والفاعلين.
- ضرورة لحظ الأبعاد الاجتماعية للتنمية المحلية أثناء إعداد الخطط التنموية، وأن يكون التماسك الاجتماعي ضمن الأمور التي يبنى عليها خاصة في المناطق التي أصابها تفتت مجتمعي.
- قراءة الموارد البشرية والاقتصادية والاحتياجات ضمن المناطق على اختلافها، فبعض المناطق بحاجة لمدن صناعية وأخرى بحاجة لاستثمار مناطق زراعية، والعمل على وضع مؤشر لتحديد الميزة التنافسية لكل محافظة وريفها، سواء أكانت هذه الميزة جغرافية أو بشرية أو اجتماعية أو زراعية، وبناءً عليه يتم تحديد الأولويات التنموية حسب الفجوات التنموية لكل محافظة، والانطلاق بمسارين أحدهما قصير الأمد وسريع الإيراد، لسد الحاجات والخدمات ويؤسس لمسار ثاني طويل الأمد، قائم على التعليم والتدريب أساساً، لإنشاء جيل يكتسب بالاضافة إلى التعليم المدرسي المهارات المهنية.
- إن وضع خطط تنموية جيدة يعتمد على وجود بيانات يتم دراستها واستخراج مؤشرات منها، وبناء على هذه المؤشرات يمكن وضع دراسات ومعرفة الاحتياجات وجدوى المشاريع، وهنا تبرز أهمية الاستفادة من البيانات المتاحة للموارد المحلية التي أتاحها المكتب المركزي للإحصاء بما يخص الموارد المحلية وبناء الخطط وفقاً لتلك الأرقام والحقائق.
- تعزيز كفاءة أعضاء المجالس المحلية سواء من قبل المجتمع المدني أو الحكومي، سواء من خلال التمكين أو تعزيز الصلاحيات المحلية، ومساعدة المجالس في قراءة الموارد المحلية التي تساعد في تلبية الاحتياج المحلي، وعلى الرغم من وجود فرص أتاحها القانون 107، لكن من المهم أيضاً الافراج عن الخطة الوطنية للامركزية الإدارية التي تحدد الصلاحيات المركزية والصلاحيات التي يمكن نقلها أو تفويضها للمحليات.
- إن تفعيل الرقابة المجتمعية على عمل المجالس المحلية لا يعني بالضرورة الذهاب لإقصاء أعضاء المجالس وإنما ممارسة الضغط عليهم حتى لا تحيد الأهداف التنموية عن الخطط

والأهداف الموضوعية، ومتابعة تقييم العمل والإشارة للأخطاء والعمل على تلافي الوقوع مجدداً بنفس الثغرات.

- تشجيع قصص التفاعل الناجحة بين الأطراف والفاعلين والتي قامت على أساس من التشارك والتفاعل بين الفاعلين والمؤثرين" كما حصل في درعا وحلب.

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء
السوري

مساحة للرأي والحوار



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

Nearby Bader Mosque
Al-Jahezz, Damascus, Syria
Tel: +963 11 333 0665
Mob: +963 968 555 373
www.nbmsyria.org

SYRIAN WEDNESDAY

الأربعاء السوري

مساحة للرأي والتعبير



حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

Nearby Bader Mosque
Al-Jahezz, Damascus, Syria
Tel: +963 11 333 0665
Mob: +963 968 555 373
www.nbmsyria.org